ان يكون متناهيا بحسب المقدار لا بحسب الوضع لان الزمان لو كان متناهيا بحسب الوضع كان طرفه الآن فيلزم وجود
العارض والمعروض معدوم والمقدم عليه تقدما زمانيا والفرض الزمان متصل واحد وله بالنظر الى الواقع وجود ثابت ولا شك ان
وحدة هذا الوجود لا يتصور للمقدار مع الطرف العارض له انتهى وقال في حاشية اخرى هذا المقدار الزماني ينبغي ان يكون
متناهيا بحسب الوضع كان طرفه الآن فيلزم وجود العارض والمعروض معدوم والمقدم عليه تقدما زمانيا والفرض الزمان
متصل واحد وله بالنظر الى الواقع وجود ثابت ولا شك ان وحدة هذا الوجود لا يتصور مع الطرف العارض انتهى الآن الزمان
آه اشارة الى دليل الفلاسفة على عدم تناهي الزمان تقريره لو كان له حد بالفعل وهو الآن فهذا الحد اما قبل الزمان قبلية انفكاكية
او معه وعلى الاول يلزم وجود العرض بدون المحل وعلى الثاني يلزم ان يكون الحادث في الآن حادثا في الآن ولا يلزم (مع الزمان)
هذا على تقدير عدم التناهي لان الآن امر متوهم لا وجود له فلا يتصف بشيء من القبلية والمعية بحسب الخارج الا بحسب التوهم ولا استحالة
في توهم العارض قبل المعروض كذا قالوا اقول فيه وقوله هذا المقدار الزماني آه اشارة الى الجواب عن هذه الحجة وهو ماخوذ من
كلام صاحب القبسات والمحشي يتبعه في امثال هذه المقامات ولا ينقد كلامه وتقريره ان التناهي لا يستلزم ان يكون له حد (المقامات)
بالفعل الا ترى ان الدائرة متناهية وليس له حد بالفعل فكذلك الزمان دائرة كيف وهو مقدار للحركة الفلكية التي هي حركة مستديرة
وقد حدثت في الدهر جملة واحدة فلا حد فيه بالفعل ومعنى تناهيه انه بحسب الوضع لو اخذ وضعي بمرات متناهية ينفد البتة وهذا
هو الذي عني بالتناهي بحسب الوضع واراد بالتناهي بالفعل ما يكون فيه النهاية بالفعل وجعل دليل الفلاسفة دليلا على بطلان
وجود الآن والالزام التناهي بحسب الوضع لما لاح له حدوث الزمان وتناهيه وهذا الجواب سخيف فان الزمان وان كان (والزم)
دائرة لكن اجزائه متقدمة ومتاخرة بالذات في افق التقضي والتجدد والآن باعتبار عدم القرار بحسب هذا الوجود دائما
له وحدوث الدائرة على سبيل التجدد والتقضي لا الفعل الآن لو وجد قطعة والقطعة الاخرى معدومة وجود قطعة من الدائرة من
دون وجود الآن باطل والتزام هذا مكابرة فاضحة اللهم الا ان يمنع اتصاف اجزاء الزمان بالتقدم والتاخر ويلتزم كون
هذا الحكم امرا اعتباريا وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى ثم الصدر الشيرازي قد الزم في تقرير الحجة على الشق الاول وجود احد المتضايفين
بدون الآخر لان النهاية مضايفة للمتناهي ثم اجاب بثلثة اوجه الاول النقض بالحركات المتناهية لانه لا بد لها من طرف فيلزم الاستحالة
الثاني ان الآن ليس له حقيقة مضايفة في نفسها بل حقيقة من مقولة اخرى قد عرض له اضافة كونها نهاية في الفعل ولا استحالة في
متعينة الآن والزمان في الذهن وهذا الجواب لا يمس التقرير الذي قدم الثالث ان الطرف ليس له مفهوم محصل يكون موجودا بل انما

هو سلب التناهي فعلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له طرف موجود لا قبله ولا معه نعم انما يتوهم في الوهم بملاحظة سلب التناهي
امر واقعي في النهاية ولا استحالة في تقدمه اذ ليس هو عارضا الا في الوهم وهذا الجواب مبني على رأي الشيخ المقتول
ان الاطراف لا وجود لها في الخارج بل في التوهم فقط لكنك قد عرفت ان الزمان على تقدير وجوده لا سبيل الى تناهيه
فتدبر واما قوله والفرض الزمان المتصل واحد آه فلم يدر محصله الى الآن لانه ان اراد بقوله ولا شك ان وحدة هذه الحقيقة آه
ان اتحاد هذه الحقيقة مع الطرف العارض غير متصور فمسلم لكن لا يلزم الاتحاد مع الطرف في وجود هذه الحقيقة الانفصالية وتوحدها
لا يعقل مع وجود الطرف لان الاتصال ذي الطرف ووحدته ووجوده لا ينافي وجود الطرف وعروضه نعم ينافي وجود الطرف
العروض بين الاجزاء المقدارية والكلام فيه فتدبر **قوله** والحق عندي ان الممكنات على قسمين آه لعل مقصود الامام ان الحق
على طور الفلاسفة هذا لا ان الحق في نفس الامر هذا فانه رح مصرح بخلاف ذلك فتامل **قوله** وذلك الصورة تقتضي هذه الحركة آه
هذه الصورة غير النفس الفلكية وهي عديمة الشعور فالحركة الفلكية اذن حركة طبيعية وهو خلاف مذهب الفلاسفة فان
الحركة الدورية لا يكون طبيعية عندهم وان كانت لنفس النفس الفلكية فالحركة ارادية وعلى كل تقدير لا بد لها من الغاية لو لا فحل عندهم
الالغاية فح لم يؤول هذا الجواب الى الجواب فتامل **قوله** واجيب عنه بان للكواكب والمتمم صورة نوعية آه ان هذه الصورة بسيطة
على رايهم فلا يقتضي هذا الاختلاف في مادة واحدة بل انما يفعل فعلا متشابها مع ان كون المتمم مقصور الصورة نوعية حتى
لا يظهر من كلامهم بل الصدر الشيرازي قد صرح بخلاف ذلك والذي قالوا ههنا ان الصورة النوعية للفلك الكلي قد اقتضت كرويته
واقد تعلقت ببعض منه صورة الخارج وافرزت كرة منه فبقي البعض الآخر مختلف الثخن وهو المتمم وفيه شيء يظهر بالتامل
قوله فربما فيه قال في الحاشية هو ان التغاير والتعدد بحسب الاشارة ليس تغايرا في الوجود وعلى هذا الايتجه السوال باختصاص كل
جزء بوضع خاص وفيه ان الاجزاء المقدارية لها وجود ذهني يتحد وجوده بالوجود الخارجي كما حققنا في حواشي شرح هياكل النور
ولا شك في الامتياز بحسب هذا الوجود الخارجي واما السوال باختصاص كل جزء بوضع خاص فليس متوجها لان
الوضع في خصوصية الجزء من حيث الخصوصية انتهى والاولى ان يقول ان وجود الاجزاء المقدارية يتحد وجوده بالوجود الخارجي
لان هذا الوجود لوجود منشأه وجدا لا ذهنا ام لا فتدبر الا ان يقول اذا ثبت احتياج احد المتشابهين آه اشارة الى
الضعف فانه يدل على لزوم احتياج المتساوي لا على توقفه عليه كذا في الحاشية وذلك ان تقول لو ضم الا الترتيب يتخلل العلم ثم
الكلام ثم المقصود واثبات كون الحاجة من لوازم الامكان حتى لا يلزم الاستغناء في البقاء عن الفاعل واثبات العلية بعلة غير مقصود

في الجواب ان اراد ان وجود هذه الحقيقة الانفصالية او وحدتها لا يعقل مع وجود الطرف العروض بين الاجزاء المقدارية والكلام فيه فتدبر منه

فح — فقضى — + — من ترتيب الآثار — قوله

Copyright © King Saud University